جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: تجارة دولية

أثر التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على البيئة

من إعداد الطالب :
مكاوي محمد الأمين

إشراف الأستاذ الدكتور:
شنتوف محمد الأمين

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـروعرفـان

إلهي لا يطيب الليل إلا يشكرك و لا يطيبب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، ونصلي ونسلم

على من أدى الأمانة ونصح الأمة، بنبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد

عليه أفضل الصلاة و السلام .

بفيض من الحب والتقدير نتقدم بخالص الشكر والامتنان

للأستاذ المشرف د. **شنتوف محمد الأمين**

على ما بذله من جهد وتحمل مشقة بحثنا جعلها الله من موازين حسناته

إهـداء

إلى من قيل له " لا تكثر من التفكير والبحث حتى تضل "، فعصى

وقد عرف جيدا أن خير حمد لله على نعمة العقل

هو استخدامه.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من مهد لي طريق العلم منذ الصغر....

والدي أطال الله في عمره

وإلى من شبعتني بالحنان والطيبة....

والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكروعرفان	**أ**
إهداء	**ب**
فهرس المحتويات	**ج**
مقدمة	**1**
الفصل الأول: النمو الاقتصادي بفكر بيئي	
تمهيد	**03**
النمو الاقتصادي في إطار التوازن البيئي	**04**
لمحة تاريخية عامة من دراسة المقاربات	**06**
استعراض لدور البيئة والموارد الطبيعية في نظريات النمو الاقتصادي	**08**
خلاصة	**10**
الفصل الثاني: واقع دمج البعد البيئي في المبادلات التجارية الدولية	
تمهيد	**12**
البيئة كمحدد للتجارة الدولية	**13**
التجارة في السلع البيئية	**14**
أدبيات التجارة الدولية	**15**
أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة	**16**
خلاصة	**18**
الفصل الثالث: التجارة الدولية، النمو الاقتصادي والبيئة في الجزائر	
تمهيد	**20**
ما يجب معرفته عن الموقع الاستراتيجي لبلد الجزائر	**21**
المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الدولية	**22**
التجارة الدولية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروبية	**26**
التجارة الدولية الجزائرية والمنظمة العالمية للتجارة	**29**
خلاصة	**32**
الفصل الرابع: قياس أثر التجارة الدولية، النمو الاقتصادي والبيئة في الجزائر	

تمهيد	**34**
عرض دراسات سابقة في الموضوع	**35**
توصيف النموذج المستخدم في الدراسة القياسية	**39**
تطور متغيرات الدراسة القياسية	**41**
خلاصة	**44**
خاتمة	**46**
قائمة المصادروالمراجع	**48**

مقدمة

مقدمة:

إن ما يحدث من تفاقم للمشكلات البيئية على المستوى العالمي و نتيجة التحولات الجذرية التي تتسم بالسرعة والشمولية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية ومن أهم النتائج لهذه التغيرات، ، ازدهار المجتمع الصناعي الدولي، كثافة التبادل التجاري واستغلال الموارد الطبيعية، ولم تعد قضايا البيئة من الأمور الهامشية بل أصبحت هاجسا يهدد الأجيال، فالاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية المختلفة والتوسع في إنتاج مصادر الطاقة واستغلال الأراضي الزراعية كلها تعد مسببات لزيادة المشكلات البيئية.

ولأن النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية فإن علاقته بالبيئة تتمحور في التأثير والتأثر المتبادل، فبينما يتأثر النمو الاقتصادي بمسألة ندرة وإمكانية نفاذ الموارد الطبيعية المتاحة يؤثر في نفس الوقت النمو المتسارع في وفرة وجودة الموارد البيئية المتاحة، ومنه يتبين أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتي تقاس د البيئية المتاحة، ومنه يتبين بالحجم الحقيقي للدخل لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابل ذلك تكاليف اجتماعية تتمثل في معادلة إفساد البيئة وعلى ذلك فإن ممارسة النشاط الإنتاجي والاستهلاكي يؤدي إلى ظهور مخلفات وفضلات تكون موارد البيئة (هواء ماء، تربة) مخزنا لها حيث تزيد معدلاتها بزيادة معدلات النشاط الاقتصادي.

وعليه يمكن حصر إشكالية دراستنا في طرح السؤال التالي: كيف يمكن قياس أثر التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على البيئة في الجزائر؟

أسئلة فرعية:

استنادا على الإشكالية أعلاه نطرح الأسئلة الفرعية الموالية:

-ما واقع البيئة على المستوى العالمي في ظل ما تشهد الدول من تسريع وتيرة اقتصادياتها؟

-ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة؟

-ما طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة؟

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي بفكر بيئي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات لما له من أثر كبير في تطور ورفاه المجتمعات، إذ أنه من أهم الأهداف الأساسية للحكومات سواء المتقدمة منها أو المتخلفة كونه أضحى عامل أساسي ومعتمد عليه رسميا في قياس رقي تقدم الأمم والمجتمعات فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة كلما زادت حظوظها في تولي مراتب أعلى في سلم الترتيب العالمي.

فقد خصصنا هذا الفصل للتعرض لأفكار ونظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي.

1.النمو الاقتصادي في إطار التوازن البيئي:

تفاعل مكونات البيئة مع بعضها البعض يعتبر عملية مستمرة تؤدي في النهاية إلى احتفاظ البيئة بتوازنها وهذا ما لم ينشأ احتلال نتيجة لتغير بعض الظروف الطبيعية كالحرارة والأمطار أو نتيجة لتغير الظروف الحيوية أو تدخل الإنسان المباشر في تغيير ظروف البيئة [1]، فبالإضافة إلى كون الإنسان المتسبب الرئيسي في الإخلال بالتوازن البيئي نتيجة معه المستمر إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهنا نطرح السؤال ما جدوى تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي إذا كان ذلك مصحوبا بمزيد من الإخلال بالتوازن البيئي؟، وفي هذا الشأن لابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية، فم جرد تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الحقيقية أو التنمية المتواصلة [2]، فالنمو الاقتصادي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي عدد السكان)، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل معدل النمو السكاني، كما أنه يشير إلى حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، حيث، الدخل الحقيقي - الدخل النقدي المستوى العام للأسعار، ومنه معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي م خصوم منه معدل التضخ م[3]. أما التنمية الاقتصادية فهي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلة والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى [4]، فتحقيق التنمية الحقيقية يتطلب شروطا أكثر من تلك التي يستلزمها النمو الاقتصادي، فهي ترمي إلى التوزيع العادل الثمار النمو على من ساهموا

---

[1] طروب بحري، إشكالية تحقيق التوازن البيئي في ظل استمرار التنمية الدائمة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلد 7، العدد 8، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 267

[2] عبد الله الصعيدي، دراسة في بعض الاعتبارات الاقتصادية المشكلة الإخلال بالتوازن البيئي، بحث مقدم إلى مؤتمر حول نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة، الإمارات العربية المتحدة، دبي، يومي 2 - 4 ماي 1999، ص 23.

[3] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص ص 11-13.

[4] مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 181

في إيجاده، الاحتفاظ بالتوازن البيئي بالإضافة إلى تحقيقها لرفع مستويات المعيشة لأفراد المجتمع في كافة المجالات ."[1]

فالتحليل الاقتصادي وحتى الثلث الأخير من القرن العشرين مل مهتما بالظواهر النقدية لإنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية، وكان ينظر إلى الطبيعة على أنها مورد لا ينضب ويستخدم لإنتاج ما يشبع حاجات البشرية من مواد حام، طاقة، مياه، تربة، هواء، ولم تحظى دراسة الآثار الجانبية للإنتاج والتلوث والتدهور البيئي) بالاهتمام حتى أواخر السبعينات من القرن العشرين.[2]

وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال، فنجد أن الجدل قد انشق إلى قسمين، دعاة حماية البيئة والمنادون بالمحافظة عليها، يرون أن تحقيق النمو المتوازن يجب أن يتحقق في إطار المحافظة على التوازن البيئي، وذلك لأن الإخلال به تنجم عنه آثار مدمرة خطيرة لكل من يعيش على كوكب الأرض، ويعتقد دعاة حماية البيئة أن النمو الاقتصادي لن يكون له معنى إذا ما صاحبه تدمير الوسط البيئي ، فالاستمتاع ببيئة نظيفة وسليمة يعتبر أكثر أهمية من مجرد تحقيق نمو اقتصادي غير متوازن ، في حين المعارضون يرون أن حماية البيئة بما تتطلبه من تكلفة أمير يتعارض مع النمو الاقتصادي، كما أن أسلوب التكلفة والعائد في التحليل الاقتصادي المتعلق بقضايا البينية ليس أسلوبا موضوعيا خالصا، إذ أن تنفيذه يخضع لعنصر التقدير وليس القياس الدقيق، والواقع أن هذه الحجة غير مقبولة وذلك لأن تطور استخدام أدوات التحليل الاقتصادي قد أوضحت لنا في الكثير من الحالات مقدار التكلفة المدفوعة والعائد المتوقع نتيجة التدهور البيئي في صورة المختلفة وعلاج هذا التدهور .[3]

فحسب دراسة قدمها البنك الدولي في مجال الحفاظ على البيئة في بداية السبعينات أن تكلفة الأضرار الناجمة عن التلوث قد بلغت 63 % من إجمالي الناتج القومي في حين أن تكاليف المحافظة على البيئة تراوحت بين 0,5% و1,5% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، وبالمقارنة بعد أن تكاليف الأضرار تصل إلى

[1] عبد الله الصعيدي، المرجع السابق، ص 23.

[2] عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي - تقييم إلى النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، دار النهضة العربية القاهرة، 2012، ص 135-136.

[3] عبد الله الصعيدي، دراسة في بعض الاعتبارات الاقتصادية المشكلة الإخلال بالتوازن البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

أضعاف تكاليف الوقاية [1]، وهنا يكون الحل لهذا التناقض البحث عن وسائل تحلب هذا الاختلاف دون المطالبة بإيقاف النمو.

2.لمحة تاريخية عامة من دراسة المقاربات:

آثار النمو الاقتصادي على البيئة نوقشت بشكل مكثف في الأوساط العلمية والسياسية على حد السواء خلال العقود الماض يةّ، فالموجة الأولى من الوعي البيئي بدأت سنة 1960، حيث بدأ العلماء المهتمين الذين حذروا بظهور كوارث إيكوليجية ولفت انتباه الرأي العام والإعلامي على الفور إلى أصول التدهور البيئي، وكان النمو الاقتصادي المشتبه الرئيسي، وأدى ذلك إلى العديد من الإسهامات العلمية التي تناولت المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبيئة ، إذ تباينت النتائج التي خلصت إليها الدراسات، ووردت عدة مواقف في مناقشة النمو مقابل البيئة، وما عرقل التفسيرات للنتائج المتوصل إليها حقيقة أنها لا تعطي إجابات عن السؤال س واء النمو الاقتصادي يؤدي أو بعيد النوعية البيئية، فالنظريات قدمت توضيحات هامة تحدد شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة ، ولكن لم تحل الخلافات في نقاش البيئة مقابل النمو.[2]

ومع اختراع ونشر تكنولوجيا الكمبيوتر، الجدل العلمي في نقاش الن م و مقابل البيئة دخل مرحلة جديدة التنبؤ بنوعية البيئة باستخدام الحاسب الآلي، حيث بدأ الاقتصاديون بدمج الجوانب البيئية في النماذج الاقتصادية، ولكن هذه النماذج لم تحل أيضا القضايا المثيرة للجدل في النقاش بين النمو مقابل البيئة، أما Stokey 1998 فراجع مناهج مختلف النماذج، وأعتبر أن تأثير النمو الاقتصادي على البيئة تقريبا مسألة رياضية، فبعض نماذج النمو الاقتصادي غير متوافقة مع مستوى ثابت من الجودة البيئية،

[1] فاطمة الزهراء زرواط إشكالية تسير النفايات بأثرها على التورد الاقتصادي والبيئي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 21

[2] Sender M.de Bruyn, Economic Growth and the Environment An Empirical Analysis, Economy & Environment, Volume 18, khwer Academic and Publishers, dordrecht, Boston, London, 2000, p: 04.

بينما في نماذج أخرى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والبيئة النظيفة، وظل التحقيق التجريبي في هذه النماذج موضوعا غامضا.[1]

منذ أوائل سنة 1990، أصبح هناك مجموعة واسعة من البيانات البيئية المتاحة من محطات الرصد المختلفة والمكاتب الإح صائية، وبدأت مرحلة جديدة في نقاش النمو مقابل السيئة، الإثبات التجريبي لأثر النمو الاقتصادي على نوعية السنة، وظهرت الدراسات التي أجراها Grossman and Kruger 1991-1995. Shafik and 1994 Bandyopadhyay 1992, Panayotou 1993, Sekden and Song، حيث أظهرت أن هناك علاقة على شكل مقلوب U بين مختلف أنواع الملوثات ومستويات الدخل، وهذا يشير إلى أن نوعية البيئة تتدهور في البداية ولكن بمجرد وصول البلدان إلى مستوى من الرفاه، التلوث يبدأ في الانخفاض، وأكد هذا النمط من التلوث عمل تجريبي سابق للعلاقة بين الدخل واستهلاك الطاقة والمواد، يستخدم كبديل للتدهور البيئي Larson and al 1993 Janicke and al 1989, Pnayotou 1986, قد وصفت منحى مقلوب لا باسم "منحى كورنس البيئي""Environmmem Kuzent Curve""EKC"، وقدم EKC اقتراح أنه من الممكن "فصل" الضغوط البيئية" عن النمو الاقتصادي. ومن المفارقات، أن الأدلة التجريبية التي تم الحصول عليها لم تكن قادرة على حل اختلافات في نقاش النمو مقابل السيئة، وذهب بعض الناقدين إلى أن EKC يؤيد الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي يعزز نوعية البيئة، كما بين EKC أن ارتفاع الدخل يرتبط بانخفاض مستويات التلوث في الاقتصاديات المتقدمة، فإلى التوصية ستكون لتحفيز النمو لأنه يؤدي إلى انخفاض التلوث، Beckerman 1992, Grossman and Krueger 1995 قد فسر EKC كعلامة على أن السياسة البيئية تكون أكثر فعالية في الاقتصاد المتنامي، كما يحفز النمو الاقتصادي الطلب على الموارد البيئية ، ويوفر الأموال اللازمة لاتخاذ إجراءات حماية البيئة. علاوة على ذلك أشار Moreover, Arrow and al 1995 بأن لاشيء ثبت على الرغم من أن EKC قد بين أن السياسة البيئية فعالة في الحد من بعض أنواع الملوثات وهذا لا علاقة له بالخصائص الأساسية للجودة السيئة، مثل مرونة النظم الإيكولوجية وقدرات الاستيعاب، ومن الواضح أن الدراسات التجريبية التي تم التوصل إليها فسرت بطرق مختلفة التغيرات الممكنة لـ EKC، لنتيجة تجريبية يصف فقط العلاقة التاريخية بين المدخل وبعض أنواع الملوثات، لكنه لم يقدم أي تفسير لذلك، مجرد وصف لا يسمح لنا بتمييز السبب

[1] Sender M. De Bruyn, op cit, p: 04.

الرئيسي للتخفيضات الملحوظة في التلوث، هل هو النمو الاقتصادي، السياسات البيئية أم عوامل أخرى؟.[1]

الأدب التجريبي الحالي لا يسمح لنا بتحليل ما إذا كانت التخفيضات في التلوث هي مؤقتة أم لا، وما إذا كان قد ساهم في تخفيض التلوث أو لا، كما لم تعالج هذه الأسئلة ومع ذلك، فإن مثل هذه الأسئلة ضرورية قبل تفسير أن EKCC يشير إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يعود بالنفع على البيئة.

3.استعراض لدور البيئة والموارد الطبيعية في نظريات النمو الاقتصادي:

الموارد الطبيعية (المورد الطبيعي هو ما يقوم الإنسان بإدراك وتقييم منفعته من البيئة وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي، بعرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين) [2] من أهم عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض [3]، فيرى J. Turk الأرض الذي نعيش عليها بكل ما تتضمنه من جوانب فيزيائية كالهواء، المعادن، الصخور، المياه والكائنات الحية مثل الحيوانات والنباتات[4]، والتاريخ الكامل لدور الموارد البيئية والطبيعية في تحليل النمو الاقتصادي يعود على الأقل منذ إسهامات Malthus 1798 [5]، وتتمثل المناقشة هنا في تقدم التطورات الرئيسية في الأدبيات ونقسم :

---

[1] Sender M.de Bruyn, op.cit, p: 05.

[2] احمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله المشكلات الاقتصادية للموارد البيئية، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1996، من.51

[3] مصطفى المقدم، أنسة بن رمضان، الموارد الشيعية الناصية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجلد 3، العدد 1، جامعة الجزائر 03, الحالي، 2012، ص: 10

[4] محمد عبد الكريم، على عبد ، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي، 2003 ص: 12.

[5] فاطمة الزهراء من بدان مؤشرات قياس الم الأخضر في الجوال، محملة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 1. جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2017 ص: 473

- **النمو واستنزاف الموارد الطبيعية:**

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن توفر الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الأراضي الزراعية عاملا جوهريا للنمو، حيث لم يكن اهتمامهم منصبا على نوعية الموارد (تقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وغير متجددة فالموارد المتجددة هي التي يكون رصيدها ثابت في الطبيعة ولذلك يت ناقص هذا الرصيد مع زيادة عمليات الاستخدام أما الموارد المتجددة يتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة للنمو الطبيعي، وهذا لا يعني أنها غير معرضة للنفاذ فالاستخدام المتزايد منها إذا كان معدل يفوق معدل تحددها قد يؤدي إلى تعرضها للنفاذ) [1] والمحافظة عليها، وإنما بكيفية وإمكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية وتأثيرها على النمو وتوزيع الثروات. [2]

[1] أمال عشبية الصيفية اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ص 18

[2] Jean Philippe Barde, E.Gerelli, Economie et Politique de L'environnement, PUF, 2éme edition, 1977 P: 24-34.

خلاصة:

لدارسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، إذ هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج البلد من البضائع والخدمات المختلفة كما يعد من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي، وتعد الأبحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي عبر البلدان من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي.

لذا جاء هذا الفصل ليقدم لمحة عن دراسة المقاربات والأدبيات الاقتصادية التي تم فيها ربط النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس يتوجب تغيير المفاهيم ، حيث كانت الأفكار تصب في اتجاه واحد ، مع متغير البيئة والتدهور البيئي التقليدية، والأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية ضمن سياسات التنمية العامة من خلال الموازنة بين الاعتبارات البيئية وأولويات التنمية المتمثلة في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، فلا نجعل النمو الاقتصادي يتم على حساب البيئة و مواردها بل لصالح البيئة أو مراعاة لها على الأقل.

الفصل الثاني:

واقع دمج البعد البيئي في المبادلات التجارية الدولية

تمهيد:

جاء هذا الفصل متطرقا إلى قضية التجارة الدولية وربطها بالبيئة وعرض لأدبيات اقتصادية تعرضت للموضوع، وأثر تحرير التجارة الدولية على البيئة، كما تم تناول أهم المتطلبات والمعايير البيئية وأثرها على حركة التجارة الدولية والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ومدى التزام هذه الاتفاقيات الداعية إلى تحرير التجارة الدولية بالاهتمامات البيئية.

1.البيئة كمحدد للتجارة الدولية:

الأسئلة حول الأزمة الإيكولوجية الحالية، والتي توحي بأن التدهور البيئي قد سبب أو تفاقم بسبب التجارة الدولية، التي تجاهلتها أو أعطتها اهتمام ضئيل، جعل عملية المصالحة بين أولويات "البيئة" و"التجارة الدولية" يهيمن على اهتمامات الاقتصاديين البيئيين [1]، وفي حين أن المشاكل البيئية الدولية العابرة للحدود آثار دولية، فإنه غالبا ما يرى بأن السياسة البيئية الوطنية لا تترتب عليها أثار دولية، حيث تعتبر البيئة كوسيلة استقبال للملوثات عامل إنتاج وبالتالي عاملا حاسما لمزايا الأسعار النسبية، فدولة غنية بالخدمات البيئية بطبيعتها، فإن ذلك سيكون له تأثير مختلف على موقفها في التجارة الدولية مما لو كان البلد نادرا ما يكون مجهزا بخدمات بيئية، ويجب التمييز بين الحالتين التاليتين: [2]

1.بلد يتمتع بثروة من السلع الاستهلاكية العامة، وبقدر ما تكون هذه السلع البيئية عامة فهي مفيدة على الصعيد الوطني) على سبيل المثال مدى ملائمة الأرض(، ويمكن أن يتأثر مركز التجارة الدولية لبلد ما في قطاع الخدمات مثل السياحة.

2.البلد لديه قدرة استيعابية عالية نسبيا ويتأثر بوفرة أو ندرة القدرة الاستيعابية بالعوامل الأربعة التالية:

- القدرة الاستيعابية الطبيعية، أي قدرة النظم البيئية على تقليل الملوثات بالعمليات الطبيعية.
- القيمة الجيدة للبيئة الممنوحة للاستهلاك العام، وبدلا من إجراء تقييم للجودة البيئية، يمكن استخدام المستوى المقبول الإنبعاثات، وبعبارة أخرى، كمية الإنبعاثات التي تتجاوز القدرة الاستيعابية والتي يكون المجتمع على استعداد لقبولها، ويعتمد هذا المستوى المقبول للإنبعاثات على الأفضليات ومستوى الدخل، وما إلى ذلك في البلد.
- إن الطلب على الخدمات الاستيعابية للبيئة تقاس بكمية الإنبعاثات الصادرة في البيئة، ويعتمد على التكنولوجيا الاستهلاك، الإنتاج، الإنبعاثات ومستوى التنمية للاقتصاديات.

---

[1] Annie Taylor, Caroline Thomas, Global Trade and Global Social Issues Routledge Taylor & Francis e-Library, London and New York, 2005 , p 61

[2] H. Siebert. J. Eichberger, R. Gronych and R. Pethig, Trade and Environment: A Theoretical Enquiry Printed in The Netherlands, Elsevier, Volume 6, 1980, p: 7-8.

2.التجارة في السلع البيئية:

في الكثير من الحالات تستخدم السلع البيئية، مثل معالجة المياه، التحكم في تلوث الهواء، معالجة الملوثات السائلة، أجهزة التحميل والرصد، التكنولوجيا النظيفة، إدارة النفايات الصلبة والمخلفات الخطرة، إعادة التدوير [1] بالاقتران مع الخدمات البيئية كالنقل الجوي، الاتصالات السياحة والخدمات المصرفية وتحويلات العمال الأجانب وقد أدى الطابع المتكامل للعديد من الأنشطة البيئية ببعض المحللين الاقتصاديين إلى الاعتقاد بأن تحرير التجارة في السلع البينية ينبغي أن يتم بالتوازي مع تحرير الخدمات البيئية، ومع ذلك تبقى الدراسات منفصلة عن السلع البيئية بسبب الاختلاف في الحواجز التجارية في حالة السلع والقيود فيما يتعلق بالمعاملات الوطنية والوصول إلى الأسواق في حالة الخدمات البيئة.

ففي سياق المنظمة العالمية التجارة، لا يوجد تعريف متفق عليه للسلع البيئية، ومع ذلك تم الاتفاق في مؤتمر الدوحة، على بدأ مفاوضات بشأن بعض جوانب العلاقة بين التجارة والبيئة، ويدعو إعلان الدوحة الوزاري تحديدا إلى تحرير التجارة في السلع البيئية، ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، بسبب اهتمامها ببرامج حماية البيئة، ويتأثر عدد من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في السلع البيئية بما في ذلك ما إذا كان ينبغي منح معاملة خاصة مثل اتفاق "صفر مقابل صفر"، ولمعالجة مثل هذه السؤال: [2]

أولا : من أجل الاستفادة من المعاملة الخاصة، ينبغي اختيار "السلع البيئية بغية تعزيز الدعم المتبادل التجارة والبيئة وهذا بدوره يشير مسألة كيفية معالجة مشكلة المنتجات متعددة الاستخدامات.

ثانيا: ينبغي أن تراعي المفاوضات المتعلقة بالسلع البيئية الأهداف العامة لمفاوضات الوصول إلى الأسواق، وينبغي أن تسترشد من إعلان الدوحة الوزاري، ومن ثم ينبغي أن تولي المفاوضات اهتماما خاصا

[1] حبيب محمود، أيهمتفاحة الآثار المتبادلة من التجارة والبيئة دراسة تحليلية حول المعاير المهنية والعلماء إلى الأسواق العالمية في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32 ، العدد2 ، جامعة تشي، سوريا،2010 ، ص75

[2] Luis Barria, Catherin Cattafesta, Raul Garrido, Maria Pia Hernandez, René Vossenaar Environnemental Goods And Services: Challenges And Opportuntties For Central American and Caribbean Countries, United Nations Conference on Trade and Development, Unctad Trade and Environment Review 2003, United Nations New York and Geneva, 2004, p: 76.

للمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، على أن تراعي مراعاة تامة الاحتياجات، والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية تتطلب أقل من المعاملة في الالتزام بالخفض، وتعزيز بناء القدرات، وينبغي أيضا النظر في الأهمية النسبية للتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية .

3.أدبيات التجارة الدولية:

عديد الدراسات تناولت موضوع تحرير التجارة الدولية والبيئة، و انقسم الجدل بين تأثير سلبي وآخر إيجابي فمن بين الدراسات التي تم التوصل فيها إلى أن التجارة الدولية ستؤدي إلى تدهور البيئة كانت لـ United Nations ، 1999, Dean 1999, Gallagher and Ackerman 2000, Manil and Jhi 2006, Khalil and Inam 2006, Nguyen 2006, Alam 2010, Massison and Rehdanz 2008 وهذا راجع إلى تراجي الدول في تطبيق السياسات البيئية وامتلاك بعض البلدان لميزة نسبية في السلع كثيفة التلوث وسعى الدول إلى السباق نحو القاع هدف البقاء في حيز المنافسة دون أي اعتبار للإضرار بالبيئة، أما الدراسات التي بينت الأثر الإيجابي والذي تنطبق بصفة أساسية على البلدان المتقدمة كانت لـ Ekins 2003, UNEP 2001; Sterm 2003, Krikpatrick and Scrieciu 2006; Isildar 2008, Thomassin and Mukhopadhyay 2008 في حين الدراسات التي توالت الموضوع على قنوات تأثير مختلفة فكانت لـ Grossinan1993 , Kevin Gallagher and 2000, Anteeiler and al 2001 [1]

كما شملت أدبيات Uph 1994, Beghin and al ,1994 Dean ,1992 Ekins and al, قضية التجارة والبيئة، وحرر مجموعة من الأوراق البحثية حول الموضوع نفسه Dans 1992، حيث درس جوانب عديدة في أدب التجارة والبيئة في سنة 1994، إذ قدم تقييم نقدي لمكاسب التجارة بشكل رئيسي من وجهة نظر البيئة، ونرد دراسات أكثر تخصصا في هذا الأدب في ما يخص القدرة التنافسية الدولية مقابل التنظيم البيئي من قبل Jaff and al 1995، فهناك العديد من الدراسات في هذا المجال، ولكن ليس هناك توافق آراء على تأثير الأنظمة البي ئية على القدرات التنافسية الدولية، Jaff and al 1995 من خلال

[1] نشوى مصطفى على محمد بشيري أحمد المهدي التداعيات البيئية التحرير التجارة في المملكة العربية السعودية، عميد كلية بعداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، كلية بغداد العلوم الاقتصادية، بعداد العراق، 2017، ص: 139

دراستهم للموضوع، استنتجوا أن الفروق الدولية في صرامة مراعاة الأنظمة البينية تشكل تهديدات على الأمم المتحدة.[1]

وتم تحديد الارتباط بين التلوث والإنتاجية في دراسة Copeland and Taylor 1994 1، تم ملحة إنبعاثات التلوث باعتبارها منتج ثانوي للإنتاج، حيث افترض أن لكل بلد n لديها مخزون كلي خارجي من تصاريح التلوث من قبل الحكومة En، والذي هو في نفس الوقت يساوي المستوى الإجمالي للتلوث في ذلك البلد، وبالتاليتحديد سعر التراخيص في السوق In وأي شركة تشتري وحدة واحدة من تصاريح التلوث T يسمح لها أن تصدر وحدة واحدة من التلوث، هذا النظام في طبيعته مشابه لتجارة الإنبعاثات التي تجري داخل الحدود الوطنية، وفي عمدا الشأن توضح نقطتين، أولا: نوع التلوث الذي يعتبر ذات صلة بالإنتاج أو الصناعة ويتم تجاهل أنواع من الإنبعاثات ذات صلة بالاستهلاك ، ثانيا: من دون فرض أي قيود على مستويات التلوث على مستوى الشركات، دالة الإنتاج تعني أن كمية الإنتاج يمكن أن تزداد إلى مالا نهاية عن طريق زيادة التلوث الناتج، لذلك لا بد من فرص حد على إنبعاثات تلوث الشركات بوجه كافي للقضاء على هذا الاحتمال النظري.[2]

4.أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة:

فهم التدهور البيئي على أنه أثر جاني مؤسف وغير متوقع على أنماط التنمية المحلية، بينما يتم الاعتراف بالآثار السلبية على البيئة من تحرير التجارة، جعل الاقتصاديين البينيين يبحثون على حلول تحافظ على مبادئ السوق الحرة، وعلى الرغم من أنها توافق على أن التجارة الدولية قد تساهم في التدهور البيئي، فإنهم خلصوا إلى أن السبب في ذلك ليس التجارة نفسها بل فشل الأسواق في تسعير السلع والخدمات البيئية، ففي حين أن السلع والخدمات المقدمة التي توفرها الطبيعة تستخدم في إنتاج السلع التي يتم تداولها فيما بعد، فإنها لا تندرج في تكلفة السوق لتلك السلع، ونتيجة لذلك فهي تعتبر من قبل الملتحين والمستهلكين" مجانا ، ويجادل الاقتصاديون البيئيون على أنه من دون سعر السوق سيتم

[1] Savaş Alpay, Trade and The Environment: Analysis of Reciprocal Interactions Kluwer Academic Publishers, Boston , 1st edition, 2002 p: 06.

[2] Ayse M. Erdogan, Ayse M. Erdogan, Bilateral trade and the environment: A general equilibrium model based on new trade theory, International Review of Economics and Finance, Elsevier, 34, 2014 p: 55.

استخدام البيئة دون النظر إلى ندرتها أو استنفادها في نهاية المطاف ما لم يتم التحقق من الممارسات ، وفيما يلي تعرض جدول بين بعض المشاكل البيئية التي ترجع أسبابها إلى النشاط الاقتصادي:

الجدول رقم (01): بعض المشاكل البيئية التي ترجع أسبابها للنشاط الاقتصادي

المجال	السبب الاقتصادي	المشاكل البيئية
الزراعة	الاستخدام المكثف للموارد الكيميائية في الزراعة.	يؤثر على الحياة البشرية و يصر بالمزروعات كما تنعكس آثاره السلبية على المياه الجوفية
	• التوسع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية. • زيادة الطلب على الموارد الزراعية بفعل النمو السكاني.	انخفاض رقعة المراعي والغابات واحتفاء الأراضي الرطبة.
السياسات التجارية	• زيادة الدعم للموارد الغذائية • إزالة الحواجز التجارية لدعم المزارعين	• زيادة تحويل الغابات إلى مساحات زراعية • زيادة الإنتاج من أجل التصدير وتزايد الطلب على الأراضي الزراعية • زيادة التنقل ومن ثم تلوث البيئة
الصناعة	تزايد استخدام العلاقة مع الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية	تزايد إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، طاهرة الأمطار الحمضية التي تتعدى حدود الدولة المسببة| الصناعة

المصدر : عماره العبيدي، خلائفة العلمي، محمد البشير بن عمر، دراسة تحليلية في العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة - نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، الجزائر، يومي (13-02 ديسمبر2019 ، ص 89.

خلاصة:

موضوع التجارة الدولية نال أهمية بالغة على المستوى الدولي نظرا لاستحالة قيام أي اقتصاد بمفرده، فحتى أقوى الاقتصاديات تعتمد على اقتصاديات الدول الأخرى، وبالتالي تعمل دول العالم على تنظيم التجارة الدولية عن طريق تأسيس مجموعة من المؤسسات والهيئات والمنظمات، وهذا نظرا لتسارع الاقتصاديات نحو الاندماج والانفتاح الاقتصادي.

فكان الهدف من ذا الفصل، أم المعايير والمتطلبات الواجب مراعاتها وتبنيها أثناء قيام التجارة الدولية ومدى التزام اتفاقيات التجارة الدولية بالاهتمامات البيئية،

الفصل الثالث:

التجارة الدولية، النمو الاقتصادي والبيئة في الجزائر

تمهيد:

في هذا الفصل، سنسلط الضوء على دراسة جغرافيا الجزائر من خلال التطرق إلى موقعها وأهميته الإستراتيجية ومن ثم التعرض إلى أهم جانب في دولة وهو اقتصادها، إلا أن النهوض بالاقتصاد ومواكبة التغيرات العالمية أثر بالسلب على البيئة من خلال عدة عوامل أحداها متعلقة بالمناخ وأخرى بالإنسان، فتلوث الهواء والماء وتدور الطبيعة دفع بالدولة إلى المسارعة بإدخال إصلاحات في القوانين المالية والمتضمنة لرسومات بيئية تعود مبالغها لمختلف الهيئات كالخزينة العمومية والبلديات والصندوق الوطني للبيئة.

1.ما يجب معرفته عن الموقع الاستراتيجي لبلد الجزائر:

يقع بلد الجزائر بين دائرتي عرض 19° و37° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 9° غرب خط غرينيتش و12° شرقه [1] ، فيحدها من الغرب الشرقي شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بشريط ساحلي طوله 12000 كلم، أما شرقا فتتقاسم الحدود مع تونس بطول 965 كلم ومع ليبيا بطول 1982 كلم، أما من الجهة الغربية يبلغ طول حدود الجزائر مع المغرب 1559 كلم، ومع الصحراء الغربية 42 كلم، ومن الجنوب تحاور الجزائر كل من النيجر بحدود طولها 956 كلم، مالي به 1376 كلم وموريطانيا بـ 463 كلم، حيث تقدر مساحة الجزائر 3 - 2.381.741 كلم، وتتصدر بذلك الرتبة 11 عالميا والأولى إفريقيا وعربيا بعد تقسيم السودان. ومما سبق فإن الموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدها من موقعها المتوسط في خريطة العالم فهي محور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وثمرا حيويا للعديد من طرف الاتصال العالمية برا، بحرا وجوا . فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي.[2]

البعد الأول: هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه، المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي، وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها وافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

البعد الثاني: هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين، المتوسطي، حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتعطي أجزاء شاسعة من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية المنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية، ويتسع هذا البعد الإستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوروبا ويتداخل معها، لأن المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي، اقتصادي وإنساني مع أوروبا، أما المحور الثاني الإفريقي، حيث يعمل

[1] محمد جدار، أطلس الوطن العربي، قصر الكتاب الجزائر، بدون تاريخ النشر،ص 35.

[2] محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، أطلس الجزائر والعالم، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 12-13.

توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد إنج از طريق الوحدة الإفريقية .

تشكل هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

2.المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسييروترقية التجارة الدولية:

في ظل التغيرات والتطورات التي شهدها العالم أدت إلى بروز اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع الخدمات ورؤوس الأموال، فعمدت الجزائر بذلك إلى دخول الاقتصاد الرأسمالي من خلال عدة توجهات منها خوصصة تجارتها الخارجية التي سهرت على تسييرها وترقيتها عده مؤسسات.

وزارة التجارة:

تتمثل المهام التي تقوم بها وزارة التجارة والتي يتولى تجسيدها وزير التجارة، في مجال العلاقات الدولية حسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 207-94 الصادر في 16 جويلية[1] – 1994:

- المبادرة بإعداد الأدوات التنظيمية والتقنية المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية والمشاركة في ذلك؛
- تنشيط وتحفيز الأعمال التجارية الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف من خلال الهياكل المناسبة، بالاتصال مع الدوائر
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأها بالتعاون مع الهيئات المعنية مع تولي المتابعة والتنفيذ
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الدولية
- السهر على التسيير التنشيط الميزان التجاري الإجمالي حسب كل بلد
- إنشاء بعثات تجارية في الخارج حسب قدرة المبادلات الدولية والوسائل المتوفرة .

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2007-94 المؤرخ في 10 حويلية 1994 المتضمن عديد صلاحيات وير التجارة المادة(18 ، العدد 74، 1994، ص 06.

حيث أنه لابد من سعي وزارة التجارة إلى تجسيد هذه المهام على أرض الواقع من أجل النهوض في محال العلاقات التجارية الدولية.

- **الديوان الجزائري لترقية التجارة الدولية:**

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا، أنشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر1996 ، وقد حددت المادة الرابعة المهام الأساسية له والمتمثلة في:[1]

المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الدولية والمساهمة في تطبيق الساسة الوطنية في المبادلات التجارية؛

- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية هدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية والتكاثر فيها؛

-إنشاء وتصير شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الدولية عند الاستيراد والتصدير، لا سيما بإدراجها في الشبكات العالمية للمعلومات

- إصدار وتوزيع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية المائدة المؤسسات والإدارات

- إنجاز كمل الدراسات المستقبلية، ويجند كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية

إعداد برنامج الترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها

-يتصور ويقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الدولية في ممارسة نشاطاتهم

يقيم ويطور علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا مقابلا في مجال التجارة الدولية .

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 327.96 المؤرخ في 01أكتوبر 1996، المتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الباب الثاني، المادة 4، العدد 58، 1996، ص:10.

فهذه المؤسسة العمومية المتمثلة في الديوان الجزائري الترقية التجارة الدولية هي الأخرى أنشأت بدافع النهوض بعجلة التجارة الدولية في البلد.

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:**

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-93 الصادر بتاريخ 13مارس 1996، والتي تتمثل مهامها حسب المادة السادسة من المرسوم التنفيذي في ما يلي:[1]

-توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون ومبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة

-تنظم كل من التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات

-تزود المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها

-تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية

-الشروع، سواء بمبادرة منها أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، في أي عمل من أعمال الترقية والدعم الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير

-المبادرة بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

- القيام بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها

[1] القادة 4، العدد 58، 1996، ص 10 2 - الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 113 مارس 1996 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الباب الثالث، المادة (1) العدد 16، 1996، ص: 11.

- **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:**

تم إنشاء نظام جديد التأمين وضمان الصادرات تدير هالشركة الجزائرية مع بداية 1990، وتتمثل في ضمان القرض مجمع واستحداث المعلومات لتخفيف أهم المخاطر التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية التي يواجهها المصدرين، كعدم القدرة على الشديد، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، واستكشاف أسواق جديدة.[1]

- **الصندوق الخاص لترقية الصادرات:**

تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 -205 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 84 -302 الذي يفتح لدى كتابات أمين الحزينة الرئيسي (الوزير المكلف بالتجارة هو الأمر بالصرف من هذا الحساب)، ويسجل في هذا الحساب حسب المادة 113 من نفس المرسوم، في باب الإيرادات، حصة من ناتج الرسم النوعي الإضافي، مساهمات الهيئات العمومية والخاصة، الهبات والوصايا، أما في باب النفقات، التكاليف الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير إعانات الدولة لترقية الصادرات عن طريق المشاركة في الأسواق والمعارض.[2]

وقد تم إجراء مراجعة شاملة لهذه المنظومة سنة 2009، كما تم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة وكذا إنشاء هيئة وطنية مهمتها ترقية التجارة الدولية ALGEX تتمتع بصلاحيات إنشاء مكاتب الربط والتمثيل والتوسيع في الخارج بغرض مساعدة دخول شركاتنا إلى الأسواق الدولية.[3]

---

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة2002، ص:11.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم205.96 المؤرخ في 05جوان1996، المتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 302.084، الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، المادة 03.02.01، العدد 35، 1996، ص: 5.

[3] WWW. Algex.dz, consulté le 16/04/2020.

3. التجارة الدولية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروبية:

انعقد مؤتمر برشلونة سنة 1995، الذي كان هدفه إنشاء منطقة تبادل حر، والعمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية، وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية فقد شاركت في مؤتمر برشلونة كملاحظ، وقد وقعت اتفاق الشراكة بعد انضمام تونس والمغرب والعديد من الدول العربية المتوسطية في حلول الألفية الثالثة.

- **اتفاق التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 26 أفريل 1976:**

منذ بداية التسعينات احتلت الجزائر مركزا خصوصيا آراء المجموعات الأوروبية، حيث بظهور هذه الأخيرة كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد فترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوية خاصة إيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى إنفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة، وتجسدت هذه المفاوضات بالوصول إلى إتفاق تعاون تنالي في 26 أفريل 1976.[1]

- **اتفاقية التعاون سنة 1976:**

وقعت الجزائر في سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعمنا بروتوكولات مالية تتجدد كل 05سنوات، والهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين السوق الجزائرية والسوق الأوروبية، رفع حجم نمو التجارة الدولية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، حيث استفادت الجزائر من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي في شكل قروض مسيرة، وذلك في إطار أربع بروتوكولات (1978 - 1906).[2]

---

[1] عبد السلام مخلوفي، إشكالية ضبط المعايير في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012 ، ص: 63.

[2] سمينة عزيزة، الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، المجلد09، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر 2011، ص:150.

- **الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:**

في ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، وقد عرفت هذه المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الوطني كان محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، حيث عرفت هذه المفاوضات مسير طويلة (12جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والأسباب التي حصدت توقيع هذا الاتفاق هي:[1]

- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني. وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية التي دخلت حيز التنفيذ في س بتمبر 2005 بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005[2]، كان هذا الإنفاق انفراجا إيجابيا في علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، حيث يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر:

- الاتفاق مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف، بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي حقوق الإنسان.

[1] سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص:152.

[2] صونيا ولد بومعزة، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية .الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 2018، ص:35.

- يشكل الإنفاق إطار مناسب لتجسيد شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو ينشأ مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم الهيكلة الاقتصادية والتطور التكنولوجية.

- الاتفاق موقع لمدة غير محددة، وهو يعرض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1970.

- يقوم الاتفاق على تحقيق المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.

هذا ويعتبر الإتحاد الأوروبي الجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة ما بين (1997 -2003)، أما صادرات الجزائر تمثل 60% خلال نفس الفترة مما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.[1]

- **مفاوضات الشراكة بين الجزائروالإتحاد الأوروبي:**

لقد حظيت الجزائر على كرسي الملاحظ ت جسيدا لرغبتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بمراحل صعبة تارة بالفتور وأحيانا بالانقطاع، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها تونس والمغرب اللتان توصلنا إلى اتفاق معه، ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أ خ د الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري وبنية تجارتها الدولية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا الذي تم إقراره خلال تلك الفترة والمقدر ب 250 مليون وحدة أوروبية، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما وافق الطرف الأوروبي على إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، وبعد استكمالها تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001، بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل بعد مرور 4سنوات على بدء المفاوضات ليتجسد هذا الاتفاق ويدخل حيز التنفيذ رسميا في سبتمبر2015.[2]

[1] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.2006، ص399.

[2] عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

فالمشاكل التي أغرقت الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة،جمود الجهاز الإنتاجي، عدم كفاية مصادر التمويل، ضعف الاستثمار المحلي و نفور الاستثمار الأجنبي رغم القروض الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين، كلها دوافع كانت وراء توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حتى تتمكن من الحصول على فرص ومميزات تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.[1]

4.التجارة الدولية الجزائرية والمنظمة العالمية للتجارة:

دوافع عديدة جعلت الجزائر أمام رغبة وخيار إتحاد قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فكان تقديم طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان[2]1996، وتتمثل أهمها في:[3]

- لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال فترة التسعينات اضطر بالجزائر على مستوى التجارة الدولية إلى حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- التحول الإيديولوجي لمعظم الدول النامية ومن بينها الجزائر وتبني مبادئ الاقتصاد الليبيرالي نتيجة انهيار المعسكر الاشتراكي كان له أهمية كبيرة في دفع الجزائر إلى خ يار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة الدول النامية الأعضاء، حيث اعتبرت الجزائر هذه المرايا محفزا للانضمام، وأمام كل هذا ، كانت الجزائر محبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل تطورات الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف، وكان أهمها:

[1] عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو. جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 1، العدد1، ديسمبر2004، ص: 35.

[2] Bouzidi Nachida M'hamzadji, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Algérie ENAG Edition, 1998, p.31.

[3] فاتح حركاتي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015، ص: 226.

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:**

عن طريق ارتفاع قيمة المبادلات التج ارية والزيادة في الواردات من دول الأعضاء والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية، الكفاءة والتسيير الجيد وهو ما يساهم في بعث الاقتصاد الوطني [1]، بالإضافة إلى رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي للمنافسة في وجود السلع الأجنبية في الأسواق المحلية [2]، ومن أجل زيادة المبادلات التجارية التي تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأ جنبية، مما يؤدي إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة للمستعملة في عملية الإنتاج.[3]

- **تحفيزوتشجيع الاستثمارات:**

إن تقوية الاستثمارات الخارجية عامل مهم في الاقتصاد الوطني وفي هذا المجال عملت الجزائر على إصلاح المنظومة الاقتصادية من خلال قانون النقد والقر ض 90-10 الصادر في سنة 1990 بتقديم عدة مرايا للمستثمرين الأجانب وتسويته مع المستثمرين المحليين في جميع المجالات والإعفاءات الضريبية.

- **مسايرة التجارة الدولية:**

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج بسب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 90% من الصادرات الجزائرية، إلى جانب ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري وعدم قدرته على المنافسة وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار منظمة التجارة العالمية التي لا تسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد ال غذائية وتلعب التجارة الدولية دورا فعالا في الاقتصاد الوطني مما جعل

[1] محمد منتاوي، ناصر الدين عدون دادي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة- أسباب الانظمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ، ص: 135.

[2] Mohamed Tayeb Medjahed , le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, Éditions Houma, Alger, 2008, p: 118.

[3] محمد منتاوي، ناصر الدين دادي عدون ، المرجع سبق ذكره، ص:135.

الجزائر تلجأ للأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، حيث لا يمكنها الابتعاد عن العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.[1]

[1] محمد منتاوي، ناصر الدين دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

خلاصة:

من خلال ما تقدم به في هذا الفصل ولأهميته سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للدولة حاولنا تقديم وتقييم وضعية التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف جوانبها، مع الحرص على ضرورة تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وتحرير التجارة الذي يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيدا من الجهود للنهوض بالإنتاج المحلي والصناعة المحلية، كما أ بيئي في الجزائر كشف أنها تعاني مثلها مثل نظيراتها من دول العالم مشاكل بيئية تهدد بزوال الموارد الطبيعية، ومدى ارتباط ذا الموضوع بشكل عام بالنشاط البشري من خلال الاستغلال اللاواعي للموارد البيئية، وفي هذا الشأن ، لا تزال العوامل الخارجية ي المحدد الرئيسي لأي تغير يطرأ في المحيط البيئي الجزائري.

الفصل الرابع:

قياس أثر التجارة الدولية، النمو الاقتصادي على البيئة في الجزائر

تمهيد:

لقد أخذت دارسة آثار التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على البيئة أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية ، حيث ركزت الدراسات الأولى على تقييم أثر النمو الاقتصادي على التدهور البيئي، في حين أكدت بحوث أخرى على دور التجارة الخارجية في التلوث خاصة في البلدان المتقدمة، وفي هذا السياق جاء الفصل الأخير لكي يبين إسهام قياسي لأثر التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على البيئة بالنسبة للجزائر.

1.عرض دراسات سابقة في الموضوع:

يوجد العديد من الإسهامات البحثية القياسية التي قام بها الباحثين للكشف عن أثر الانفتاح التجاري على إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتدهور البيئي بصفة عامة لمختلف البلدان، وأغلب هذه الدراسات أفضت إلى علاقة إيجابية بين المتغيرين، مع العلم أنه تم إدخال عدة متغيرات أخرى في عدة نماذج مثل التكنولوجيا، استهلاك الطاقة ونسبة التوسع الحضري، وفي ما يلي تعرض منها:

Sharif Hossain, 2012، درس العلاقة السببية بين البعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. استهلاك الطاقة النمو الاقتصادي، التجارة الدولية والتوسع الحضري من سنة 1960 إلى سنة 2009، وتوصلت الدراسة إلى سببية قصيرة الأجل أحادية الإتحاد من استهلاك الطاقة والانفتاح التجاري إلى إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربو ن ومن الانفتاح التجاري إلى استهلاك الطاقة، ومن إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى النمو الاقتصادي، ومن ال نمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري، كما تدعم الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة والتي تتوافق أيضا مع نتائج اختبارات Johansen التكامل المشترك، وتم الوصول إلى نتيجة مفادها أن استهلاك الطاقة المرتفع في اليابان يؤدي مرور الوقت إلى زيادة الانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يؤدي إلى تلوث البيئة أكثر، ولكن فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري والتوسع الحضري، فإن الجودة البيئية تعتبر جيدة بشكل طبيعي في الأج ل الطويل.[1]

Srinivasan. Inder Siddanth Ravindra, 2015، تناولا العلاقة السببية بين إستهلاك الطاقة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربو ن، النمو الاقتصادي والتجارة في الهند، وأظهرت النتائج علاقة طويلة الأجل بين استهلاك الطاقة، إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، النمو الاقتصادي والتجارة في الهند، وتؤكد نتائج الاختبارات أن استهلاك الطاقة يؤثر على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، مما يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مدفوعا بالطلب على الطاقة في الاقتصاد، كما بينت النتائج أن هناك علاقة سببية

[1] Sharif Hossain, An Econometric Analysis for CO2 Emissions, Energy Consumption, Economic Growth, Foreign Trade and Urbanization of Japan, Low Carbon Economy, 2012 http://dx.doi.org/10.4236/lce.2012.323013, p: 92-105.

أحادية الاتجاه من استخدام الطاقة إلى إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتجارة، ومن البعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير.[1]

Adnan Kasman, Yavuz Selman Duman, 2015 درسا العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري والتحضر في الدول الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة خلال الفترة 1992 -2010، إذ بينت النتائج دعم فرضيه منحنى كورتس البيئي بالنسبة للبلدان التي تم أحدها في الدراسة، وتشير النتائج أيضا إلى علاقة سببية أحادية الإتجاه قصيرة الأحل تبدأ من استهلاك الطاقة، الإنفتاح التجاري والتحضر إلى إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن إجمالي الناتج المحلي إلى إستهلاك الطاقة، من إجمالي الناتج المحلي، إستهلاك الطاقة والتحضر إلى الانفتاح التجاري، ومن التحضر إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للعلاقة السببية طويلة الأجل، تشير المعاملات المقدرة التصحيح الخطأ المتباطئ في إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، إستهلاك الطاقة، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الانفتاح التجاري أنها ذات معنوية إحصائية، مما يعني أن المتغيرات الأربعة يمكن أن تلعب دورا مهما في إعادة التوازن في الأجل الطويل.[2]

" Anis Omri and al, 2015، قاموا بتحليل نموذج بيانات التنمية المالية وإنعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، التجارة والنمو الاقتصادي الخاصة ب 12 بلد ينتمي إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، خلال الفترة 1990 - 2011، باستخدام panel data models وخلصت النتائج إلى وجود علاقة سبة في الاتجاهين

[1] Srinivasan, Inder Siddanth Ravindra, Causality among Energy Consumption, CO2 Emission, Economic Growth and Trade: A Case of India, Foreign Trade Review, Volume 50, issue 3, First Published, 23 July 2015, p: 168-189.

[2] Adnan Kasman, Yavuz Selman Duman, CO2 emissions, economic growth, energy consumption, trade and urbanization in new EU member and candidate countries: A panel data analysis, Economic Modelling, Voloume 44, Elsevier, 2015, P: 97-103.

بين نسبة النمو الاقتصادي والا رتعاث غار ثاني أكسيد الكربول ونسبة الانفتاح التجاري، وأثبتت النتائج التجريبية أيضا تحقق فرضية منحى كورنتس البيئي.[1]

Ramphul ohkam, 2015بحثت الدراسة في تأثير الكثافة السكانية، استهلاك الطاقة، النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الهند الفترة2013-1970 ، باستخدامautoregressive distributed lag bounds testing approach to cointegration ، وبينت النتائج أن نسبة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تتأثر بإستهلاك الطاقة، النمو الاقتصادي والكثافة السكانية، حيث بينت أن لهذه المتغيرات أثر إيجابي في الأجل القصير والطويل[2] .

وفي إطار دراسة تخص () 4 بلدا ينتمي إلى الإتحاد الأوربي Manel Ben Ayeche and al, 2016 درسوا العلاقة بين النمو الاقتصادي، التنمية المالية، الانفتاح التجاري وإنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة من 1985 إلى 2014، واعتمد المنهجية القياسية على حالة الإنتاج Cobb-Douglas، حيث بيتوا صحة فرضية منحنى كوزنتس البيئي ووجود علاقة سببية في اتجاهين بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون[3] Eyup Dogan, Berma Turkekul, 2016، درسوا العلاقة بين إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون استهلاك العلاقة، الناتج الحقيقي ومربع الناتج الحقيقي، الإنفتاح التجاري، التحضر والتنمية المالية في الولايات المتحدة للفترة 1960-2010، باستخدام The bounds testing for cointegration indicates وتوصلت النتائج إلى أن للانفتاح التجاري أثر سلبي على التلوث البيئي كما أن

[1] Anis Omri, Saida Daly, Christophe Raul, Anissa Chaibi, Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries. Energy Economics, Volume 48, Elsevier, March 2015, P: 242-252.

[2] Ramphul Ohlan, The impact of population density, energy consumption, economic growth and trade openness on CO 2 emissions in India. Natural Hazards, Volume 79, N° 2. July 2015, P: 1409-1428.

[3] Manel Ben Ayeche, Mounir Barhoumi, Mohamed Amine Hammas. Causal linkage between economic growth, financial development, trade openness and co2 emissions in european countries, American Journal of Environmental Engineering, Volume 6, N° 4, 2016, p: 110-122 Journal of Environmental Volume , N 4, 2016. p. 110-122

للسياسة الطاقة دور هام في تقليص إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ولا تدعم هذه الدراسة صحة فرضية منحى كورنتس البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية [1]، ونفس النتائج تم التوصل إليها بالنسبة للصين Yan-Qing Kang and al, 2016[2] ، و باكستان Muhammad Javid and al, 2016[3]

بالنسبة للاقتصاد البحيري، Hamisu ali and al, 2016 ، درسوا التأثير الديناميكي للتحضر، النمو الاقتصادي، إستهلاك الطاقة والإنفتاح التجاري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1971 - 2011، باستخدام ARDL، وتكشف معاملات النتيجة طويلة الأجل أن التحضر ليس له أي تأثير على إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وأن النمو الاقتصادي والتحضر لهما أثر إيجابي على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وفي المقابل فقد كان النسبة الإنفتاح التجاري أثر سلبي على هذه الانبعاثات.[4]

[1] Eyup Dogan, Berna Turkekul. CO2 emissions, real output, energy consumption, trade, urbanization and financial development: testing the EKC hypothesis for the USA. Environmental Science and Pollution Research, Volume 23, N° 2, 2016, p: 1203-1213.

[2] Yan-Qing Kang, Ya-Yun Yang, Environmental Kuznets curve for CO2 emissions in China: A spatial panel data approach, Ecological Indicators, Volume 63, April 2016, P: 231-239.

[3] Muhammad Javid, Fatima Sharif, Environmental Kuznets curve and financial development in Pakistan Renewable and Sustainable Energy Reviews, Volume 54. Esevier, February 2016, P: 406-414.

[4] Hamisu ali, Siong Hook Law, Talha Ibrahim zannah, Dynamic impact of urbanization, economic growth, energy consumption, and trade openness on co2 emissions in Nigeria, environmental science and pollution research, Volume 23, N° 12, March 2016, P: 12435-12443.

2.توصيف النموذج المستخدم في الدراسة القياسية:

من أجل نمذجة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، واستنادا إلى الدراسات القياسية التي تم الإطلاع عليها وعرضها فيما يخص الموضوع، تم اختيار نموذج الدراسة القياسية وفق ما تم تلخيصه في الجدول الآتي:

مقارنة الدراسات السابقة المطلع عليها من الدراسة الحالية:

الخصائص	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
البيانات	باكستان، الهند، الشرق الأوسط، جنوب إفريقيا، شمال إفريقيا، بلدان من الإتحاد الأوروبي، دول مختارة ذات دخل متوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، المغرب، مصر.	الجزائر
نوع التدهور البيئي	التدهور البيئي الجوي	التدهور البيئي الجوي
المتغير التابع	إنبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون.	ENV: متعلق بإبعاثات الغازات التالية: – CO2: متوسط نصيب الفرد من إبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري). – CH4: متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز الميثان (بلطن المتري). – SO2: متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت (بلطن المتري).
المتغيرات المستقلة	– الإستثمار الأجنبي المباشر. – النمو السكاني. – الانفتاح التجاري.	GDP: الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية). OUV: نسبة الانفتاح التجاري

	– التنمية المالية. – استهلاك الطاقة. – النمو الاقتصادي. – التحضر. – الاستقرار السياسي.	(من إجمالي الناتج المحلي). POP: تعداد السكان، الإجمالي.
النموذج القياسي المستخدم	– طريقة المربعات الصغرى العادية. – شعاع الانحدار الذاتي. – نموذج تصحيح الخطأ. – نموذج تصحيح الخطأ عبر المقيد. – نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.	– نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة المطلع عليها.

3.تطور متغيرات الدراسة القياسية:

إنطلاقا من الدراسات التجريبية التي تم التعرض إليها، تم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وثاني أكسيد الكبريت كمتغيرات تابعة تمثل السيئة، والمتغيرات المفسرة التي يتوقع حسب النظرية الاقتصادية (تقتضي النظرية الاقتصادية أن حالة البيئة تتأثر بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية غير أن دراستنا تقتصر على العوامل الاقتصادية فقط) أنها تؤثر على البيئة، والمتمثلة في نسبة الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الإجمالي وتعداد السكان، وفي ما يلي نعرض تطور هذه المتغيرات خلال الفترة 1977 -2018 :

- **إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وثاني أكسيد الكبريت في الجزائر:**

انبعاث الغازات يعثر من المتغيرات المهمة التي تمثل التدهور البيئي وذلك لتأثيرها على ظاهرة الاحتباس الحراري وتلوث الهواء المحيط بالمدن الكبرى والمناطق الصناعية ليمتد أثرها حتى على المستوى العالمي، حيث أن انبعاث الغازات يصدر من معظم الأنشطة الاقتصادية كحرف الفحم في محطات توليد الطاقة الحرارية، مصانع إنتاج الورق تحلل المواد العضوية والأسمدة، وكان بروتوكول كيوتو عام 1997 ينادي إلى تخفيض البلدان لإنبعاثاتها، غير أن تطبيقه لم يكن ملزم للدول النامية تخفيض إبعاثتها من الغازات، وباعتبار الجزائر بلد سائر في طريق النمو، فإنها لم تكن ملزمة بتخفيض إنبعاثاتها وإنما مراقبة تنظيم مستوى تطور الإنبعاثات، ويتوقيع الجزائر لهذه الاتفاقية حصلت على 20 مليون دولار من الصندوق الدولي للبيئ ة لتنفيذ برنامج التنمية النظيفة والحصول على تقنيات الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة، حيث استثمرت المبلغ الممنوح في إنجاز مركز للطاقات المتجددة ومعهد للتكوين في ذات المجال[1] فازدياد وتيرة الإنبعاثات شهده ج ل دول العالم، حيث نجد أن وتيرة إنبعاث الغازات في الجزائر عرفت هي الأخرى نمو متذبذب متزايد خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع بشكل طردي مع الأنشطة الصناعية، المنزلية، الزراعية، التجارية وقطاع النقل، والشكل الموالي نبين من خلاله تطور متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر.

[1] Http://portail.cder.dz, Consulté Le 25/03/2020.

خلال الفترة 1977 -2018:

الشكل أعلاه، يبين متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 2018، فتجد أن إنبعاثات هذا الأخير عرفت خلال فترة الدراسة نمو متذبذب متزايد بسبب استهلاك القطاعات للطاقة الأحفورية وانتهاج نه ج تصنيعي يعتمد بصفة أساسية على المشتقات النفطية رغم تخلل الفترة الأزمات اقتصادية وركود، لتعرف وتيرة متزايدة من سنة 2010 بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الدولة لدفع عجلة التنمية، وهذا التطور المتواصل في الإنبعاثات يرجع بصور أساسية إلى الإنبعاثات التي تنتج أثناء الصناعات من خلال استهلاك مختلف أنواع الوقود الصلبة، السائلة، الغازية وحرق الغاز، أما الشكل رقم 5-2 فيوضح متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز الميثان، فنلاحظ ارتفاعها من 0.03 طن متري للفرد سنة 1977 إلى 0.05 طن متري للفرد سنة 1985 لتعرف انخفاض بداية من سنة 1994 ويستمر الانخفاض حتى سنة 2018 بمتوسط نصيب للفرد قيمته 0.16 طن متري لتكون أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، أما الشكل رقم 5-3 يعرض متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت، الذي عرف خلال فترة الدراسة تطور شبه ثابت حيث كان يتراوح متوسط نصيب الفرد بين 0.0011 و0.0015 طن متري.

- **الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:**

تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، حيث نلاحظ ارتفاعه خلال الفترة من سنة 1977 إلى 1986 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب ما يسمى بالصدمة النفطية الثانية (قيام الحرب العراقية الإيرانية)، ليعرف بعدها تدهور بسبب الأزمة البترولية إلى التحول نحو الناتج اقتصاد السوق إلى الأزمة الأمنية 1991 - 1997، ويعود سبب التذبذب إلى أن الاقتصاد الجزائري يرتبط في أدائه بشكل كبير على تقلبات أسعار البترول الذي عرفت انخفاض خلال الفترة و تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية وبداية من سنة 2000 عرف تطور مستمر بوتيرة متواضعة مع تزامن تحسن أسعار النفط ليتأثر سنة 2014 أزمة الرهن العقاري، تباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وإجمالا يرجع سبب تذبذب الناتج المحلي الجزائري إلى النمو غير مطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات .

- **نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر:**

يشير إلى مجموع حاصل قيمة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعبر عن حركة التجارة الحرة في البلد، والانفتاح التجاري في الجزائر يتسم بالتبعية التامة للصادرات من المحروقات، حيث عرفت السنوات من 1977 إلى 1987 تذبذبا بسبب انتهاج سياسة التصنيع وتوجيه الاهتمام القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى لاستيراد المعدات والتجهيزات الصناعية والآلات والسلع الرأسمالية وقطع الغيار، فسنة 1987 سجلت أدنى مستوى بسبب الأزمة النفطية التعرف بعدها ارتفاع بوتيرة متذبذبة وتتحسن سنة 2008 بسبب تحسن صادرات المحروقات، أما سنوات 2009 إلى 2014 بسبب الأزمة النفطية تلاحظ ا نخفاض نسبة الانفتاح التجاري واستمر خلال السنوات الموالية، إذ يعود سبب هذا تذبذب بصفة أساسية إلى الارتباط بشكل كبير بالصادرات التذبذب النفط .

- **تعداد السكان في الجزائر:**

يعتبر تعداد السكان من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد مصدر للقوة العاملة وإذا ما استغل بشكل أمثل فانه سيؤدي إلى زيادة معدلات الوفاة في البلد، أما الحالة العكسية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر ومستوى معيشة متدني، كما أن زيادة النمو السكاني تمثل ضغط على الموارد المتاحة ومن الممكن أن يصبح مصدرا للمشكلات خصوصا في الدول النامية، حيث أن اختيار هذا المتغير في الدراسة جاء لكونه بس جانيين في الاقتصاد الإنتاجي والاستهلاكي، فتجد أن تعداد السكان في الجزائر يسير بوتيرة متزايدة، إذ استمر ارتفاع متوسط معدل النمو السكاني السنوي بنسبة 3% حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن ينخفض إلى ما دون 2% منتصف تسعينات، فمع مطلع سنة2018 بلغ عدد لسكان ما يفوق 42مليون نسمة، مقابل ما يفوق 41مليون نسمة مطلع سنة 2017 و40,5مليون نسمة سنة 2016.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم تناول دراسة قياسية في أثر كل من التجارة الدولية من خلال نسبتها من الناتج النمو الاقتصادي الذي تم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وتعداد السكان على متوسط، المحلي الإجمالي نصيب الفرد من إنبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وثاني أكسيد الكبريت كمؤشرات للبيئة الجزائرية.

خاتمة

خاتمة:

أظهرت النتائج القياسية أن هناك أثر عكسي بين الناتج المحلي الإجمالي متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بينما النموذج الثاني والثالث، كان الأثر إيجابي، فبالنسبة للنموذج الأول، الخاصية لا تتوافق مع فرضية منحنى كوزنتس البيئي، غير أنها تتحقق مع النموذج الثاني والثالث، حيث أن حجم هذه الإنبعاثات يزداد مع ارتفاع الناتج المحلي لتصل إلى نقطة انعطاف تنخفض بعدها الإنبعاثات مع ارتفاع الناتج المحلي، وهذا يعني أن رغبة الحفاظ على البيئة تزداد بعد هذه نقطة، والمنحنى في مثل هكذا حالة يأخذ شكل مقلوب U.

لسياسة الانفتاح التجاري علاقة إيجابية مع البيئة كما جاء في التحليل النظري بالنسبة للبلدان المتقدمة، أما البلدان النامية، فالعلاقة بالنسبة لها سالبة بسب استقطابها للسلع كثيفة التلوث بهدف البقاء في حيز المنافسة العالمي متجاهلة الاعتبارات البيئية، وبالنسبة لدراستنا كان الأثر موجب بالنسبة للنموذج الأول، أما النموذج الثاني والثالث كان الأثر سالب، حيث نجد أن الانفتاح التجاري في الجزائر يتسم بالتبعية التامة للصادرات من المحروقات الذي يعتبر مصدر من المصادر الرئيسية لانبعاث الغازات، فكل زيادة في الاستخراج تؤدي إلى زيادة في الإنبعاثات.

هناك علاقة طردية بين تعداد السكان وانبعاث غازات النموذج الأول والثالث، وهذا يفسر على أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك وارتفاع استهلاك الطاقة وبالتالي ارتفاع انبعاث الغازات.

وما ينبغي الإشارة إليه في الأخير، أن الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى رفع مؤشر رفاهها غير أن نشاطها الاقتصادي تحدث داخل نظام بيئي يعرف مشاكل ليست وليد السنوات القليل الماضية، وعليه فإنه لزاما على الجزائر كبلد نامي يصبوا إلى تحقيق نمو اقتصادي يضمن حاجيات أجياله الحالية والمستقبلية تضمين الجانب البيئي في رسم مختلف السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال تغيير كل المفاهيم التقليدية وخلق نظام تعاوني إيجابي بين الاقتصاد والبيئة بتبني وانتهاج مفهوم النشاط الاقتصادي المستدام بيئيا الذي يخرج من نظرة المؤثرة سلبي إلى الداعم وتفادي الاصطدام بما يسمى الإغراق البيئي مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع بالعربية:

1. المادة 4، العدد 58، 1996، ص 10 2 - الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 113 مارس 1996 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الباب الثالث، المادة (1) العدد 16، 1996
2. احمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله المشكلات الاقتصادية للموارد البيئية، مؤسسة شباب الجامعية، مصر،1996
3. أمال عشبية الصيفية اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2007-94 المؤرخ في 10 حويلية 1994 المتضمن عديد صلاحيات وير التجارة المادة(18 ، العدد 74، 1994
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 327.96 المؤرخ في 01أكتوبر1996، المتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الباب الثاني، المادة 4، العدد 58، 1996
6. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 205.96 المؤرخ في 05جوان1996، المتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 302.084، الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، المادة 03.02.01، العدد 35، 1996
7. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.2005
8. سمينة عزيزة، الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، المجلد09، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر 2011
9. صونيا ولد بومعزة، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية .الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 2018

10. طروب بحري، إشكالية تحقيق التوازن البيئي في ظل استمرار التنمية الدائمة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلد 7، العدد 8، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 267

11. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو.جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 1، العدد1، ديسمبر2004

12. عبد السلام مخلوفي، إشكالية ضبط المعايير في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012

13. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000

14. عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي - تقييم إلى النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، دار النهضة العربية القاهرة، 2012، ص 135-136.

15. عبد الله الصعيدي، دراسة في بعض الاعتبارات الاقتصادية المشكلة الإخلال بالتوازن البيئي، بحث مقدم إلى مؤتمر حول نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة، الإمارات العربية المتحدة، دبي، يومي 2 - 4 ماي 1999

16. فاتح حركاتي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015

17. فاطمة الزهراء زرواط إشكالية تسير النفايات بأثرها على التورد الاقتصادي والبيئي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010

18. فاطمة الزهراء من بدان مؤشرات قياس الم الأخضر في الجوال، محملة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد. جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2017

19. محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، أطلس الجزائر والعالم، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر، 2009

20. محمد جدار، أطلس الوطن العربي، قصر الكتاب الجزائر، بدون تاريخ النشر

21. محمد عبد الكريم، على عبد ، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي، 2003

22. محمد منتاوي، ناصر الدين عدون دادي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة- أسباب الانظمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003

23. حبيب محمود، أيهمتفاحة الآثار المتبادلة من التجارة والبيئة دراسة تحليلية حول المعاير المهنية والعلماء إلى الأسواق العالمية في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32 ، العدد2 ، جامعة تشي، سوريا،2010

24. مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007

25. مصطفى المقدم، أنسة بن رمضان، الموارد الشيعية الناصية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجلد 3، العدد 1، جامعة الجزائر 03, الحالي، 2012

26. نشوى مصطفى على محمد بشيري أحمد المهدي التداعيات البيئية التحرير التجارة في المملكة العربية السعودية، عميد كلية بعداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، كلية بغداد العلوم الاقتصادية، بعداد العراق، 2017

27. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة2002

مراجع بالفرنسية:

29. Manel Ben Ayeche, Mounir Barhoumi, Mohamed Amine Hammas. Causal linkage between economic growth, financial development, trade openness and co2 emissions in european countries, American Journal of Environmental Engineering, Volume 6, N° 4, 2016, Journal of Environmental Volume , N 4, 2016

30. Adnan Kasman, Yavuz Selman Duman, CO2 emissions, economic growth, energy consumption, trade and urbanization in new EU member and candidate countries: A panel data analysis, Economic Modelling, Voloume 44, Elsevier, 2015

31. Anis Omri, Saida Daly, Christophe Raul, Anissa Chaibi, Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries. Energy Economics, Volume 48, Elsevier, March 2015

32. Annie Taylor, Caroline Thomas, Global Trade and Global Social Issues Routledge Taylor & Francis e-Library, London and New York, 2005

33. Ayse M. Erdogan, Ayse M. Erdogan, Bilateral trade and the environment: A general equilibrium model based on new trade theory, International Review of Economics and Finance, Elsevier, 34, 2014

34. Bouzidi Nachida M'hamzadji, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Algérie ENAG Edition, 1998

35. Eyup Dogan, Berna Turkekul. CO2 emissions, real output, energy consumption, trade, urbanization and financial development: testing the EKC hypothesis for the USA. Environmental Science and Pollution Research, Volume 23, N° 2, 2016

36. H. Siebert. J. Eichberger, R. Gronych and R. Pethig, Trade and Environment: A Theoretical Enquiry Printed in The Netherlands, Elsevier, Volume 6, 1980

37. Hamisu ali, Siong Hook Law, Talha Ibrahim zannah, Dynamic impact of urbanization, economic growth, energy consumption, and trade openness on co2 emissions in Nigeria, environmental science and pollution research, Volume 23, Nº 12, March 2016

38. Jean Philippe Barde, E.Gerelli, Economie et Politique de L'environnement, PUF, 2éme edition, 1977

39. Luis Barria, Catherin Cattafesta, Raul Garrido, Maria Pia Hernandez, René Vossenaar Environnemental Goods And Services: Challenges And Opportuntties For Central American and Caribbean Countries, United Nations Conference on Trade and Development, Unctad Trade and Environment Review 2003, United Nations New York and Geneva, 2004

40. Mohamed Tayeb Medjahed , le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, Éditions Houma, Alger, 2008

41. Muhammad Javid, Fatima Sharif, Environmental Kuznets curve and financial development in Pakistan Renewable and Sustainable Energy Reviews, Volume 54. Esevier, February 2016

42. Ramphul Ohlan, The impact of population density, energy consumption, economic growth and trade openness on CO 2 emissions in India. Natural Hazards, Volume 79, N° 2. July 2015

43. Savaş Alpay, Trade and The Environment: Analysis of Reciprocal Interactions Kluwer Academic Publishers, Boston , 1st edition, 2002

44. Sender M.de Bruyn, Economic Growth and the Environment An Empirical Analysis, Economy & Environment, Volume 18, khwer Academic and Publishers, dordrecht, Boston, London, 2000

45. Sharif Hossain, An Econometric Analysis for CO2 Emissions, Energy Consumption, Economic Growth, Foreign Trade and Urbanization of Japan, Low Carbon Economy, 2012 http://dx.doi.org/10.4236/lce.2012.323013

46. Srinivasan, Inder Siddanth Ravindra, Causality among Energy Consumption, CO2 Emission, Economic Growth and Trade: A Case of India, Foreign Trade Review, Volume 50, issue 3, First Published, 23 July 2015

47. Yan-Qing Kang, Ya-Yun Yang, Environmental Kuznets curve for CO2 emissions in China: A spatial panel data approach, Ecological Indicators, Volume 63, April 2016

من الأنترنت:

48. Http://portail.cder.dz, Consulté Le 25/O3/2020.

49. WWW. Algex.dz, consulté le 16/04/2020.